أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق
(انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢١ انموذجاً)

The impact of the electoral system on political stability in Iraq
(Iraqi Parliament elections 2021 as a model)

م.د. حيدر عبد جساس (*)

Dr.Hayder Abed Jassas

الملخص:

ان تعميم الفرضيات المعتمدة بأثر نوع النظام الانتخابي على الواقع السياسي هو أمر لا يمكن التسليم به بشكلٍ عام، فالاستقرار السياسي الملازم لنظام الانتخاب بالأغلبية كما يرى كثير من المختصين، وعدم الاستقرار السياسي الملازم لنظام التمثيل النسبي هو عامل متغير ونسبي ويعتمد على عوامل أخرى، فالنظام الانتخابي ليس عاملاً مباشراً في استقرار أو عدم استقرار نظام الحكم بقدر ما هو آلية لترجمة الأصوات الانتخابية وعامل مساعد على ضبط عمل الأحزاب والتحالفات السياسية داخل البرلمان لتشكيل نوع الحكومة أغلبية كانت أم ائتلافية، لكن اختيار نظام الانتخاب الأغلبية في العراق واعتماده في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١ لم يتجاوز الاشكالات البنيوية لدى الأحزاب

(*) الجامعة المستنصرية– كلية العلوم السياسية– البريد الالكتروني
Jassas123Alame@gmail.com

والتحالفات وتركيبة البرلمان، فقد بقيت اشكالية عدم حصول احد الأحزاب أو القوائم على الاغلبية البرلمانية حاضرة بعد نتائج الانتخابات، وكذلك اشكالية الكتلة النيابية الأكثر عدداً، وهذا يدل على ان هناك عوامل أخرى لها الأثر الأكبر في الاستقرار السياسي، منها العامل الاجتماعي المتمثل بطبيعة الثقافة السياسية للناخب، والعوامل السياسية والدستورية التي تدفع باتجاه عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى افتقار أغلب القوى السياسية إلى المعرفة والمعلومات الكافية عن طبيعة عمل نظام الأغلبية وآثاره السياسية.

الكلمات المفتاحية: (النظام الانتخابي– الأغلبية البرلمانية– الكتلة النيابية الأكثر عدداً– الاستقرار السياسي)

Abstract:

The generalization of the adopted assumptions about the impact of the type of the electoral system on the political reality is something that cannot be accepted in general. The political stability inherent in the electoral system by the majority, as seen by many specialists, and the political instability inherent in the proportional representation system is a variable and relative factor that depends on other factors. The electoral system It is not a direct factor in the stability or instability of the system of government as much as it is a mechanism for translating electoral votes and an aid to controlling the work of political parties and alliances within Parliament to form the type of government, whether a majority or a coalition, but the selection of the majority electoral system in Iraq and its adoption in

the legislative elections of 2021 did not exceed Structural problems of parties, alliances, and parliament's composition, The problem of not obtaining a parliamentary majority for one of the parties or lists remained present after the election results, as well as the problem of the most numerous parliamentary bloc, and this indicates that there are other factors that have the greatest impact on political stability, including the social factor represented by the nature of the voter's political culture, and political and constitutional factors that push towards political instability, in addition to the lack of most political forces of sufficient knowledge and information about the nature of the work of the majority system and its political effects.

Key words: (Electoral system - Parliamentary majority - The most numerous parliamentary bloc - Political stability)

المقدمة:

ان من أهم القرارات لأي نظام ديمقراطي هي مسألة اختيار النظام الانتخابي ، لما له من أهمية وأثر على سير العملية السياسية، فعملية اختيار أي نوع من الأنظمة الانتخابية لابد ان تكون عملية مدروسة بعناية، من حيث توافقه مع البيئة الاجتماعية والسياسية في الدولة، وبما ان عملية اختيار النظام الانتخابي هي مسألة سياسية بالدرجة الاولى فأنها غالباً ما تقدم المصالح السياسية على الجوانب الفنية، وهذا ما تم ملاحظته في العراق بعد تغيير قانون الانتخاب من نظام التمثيل النسبي إلى نظام الأغلبية، فمن

جانب يكن هناك اتفاق عام بين القوى السياسية على هذا التغيير، ومن جانب آخر ان نوع النظام الانتخابي وان كان له أثر على الاستقرار السياسي (*) من خلال تأثيره في بنية وعمل الأحزاب السياسية التي تؤثر بدورها على نوع الحكومة المشكلة، لكن هذا التأثير نسبي ويعتمد بشكلٍ كبير على الواقع الاجتماعي والسياسي والدستوري، فلا يمكن تعميم الاستقرار السياسي مع الأخذ بنظام الأغلبية كما هو شائع، كما لا يمكن تعميم حالة عدم الاستقرار السياسي مع نظام التمثيل النسبي، فالمسألة متغيرة ونسبية ولا يمكن تعميمها على جميع الدول لأن العامل الاجتماعي المتمثل بالثقافة السياسية لدى الناخب هو المعيار والمقياس الحقيقي للاستقرار السياسي من عدمه، ومن هنا تنبع أهمية البحث:

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في ثلاث نقاط أساسية:

١- معرفة فيما إذا كان نظام الانتخاب بالأغلبية الذي طبق في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٢١ قد حقق الأهداف من التغيير أم لم يحققها.

٢- التعرف على عدالة قانون الانتخاب من خلال نسبة تمثيل المواطنين، ومعرفة نسبة هدر الأصوات.

٣- مدى توافق النظام الانتخابي مع البيئة الاجتماعية والسياسية والدستورية.

المشكلة البحثية:

عادةً تعمل الدول المتعددة اجتماعياً في الديمقراطيات الناشئة إلى اعتماد قانون انتخاب يضمن شرعية الانتخابات والحفاظ العملية السياسية تجنباً للجمود السياسي، والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل استطاع قانون الانتخابات الجديد في العراق (نظام الأغلبية) ان يتجاوز نتائج قانون الانتخابات السابق (نظام التمثيل النسبي)؟ ويتمخض عن السؤال الرئيسي عدة اسئلة فرعية:

١- هل مكن القانون الانتخابي حصول أحد الأحزاب السياسية أو الكتل الحصول على أغلبية برلمانية (٥٠+١).

٢- هل تم تجاوز اشكالية الكتلة النيابية الأكثر عدداً.

٣- هل من الممكن في ظل هذا القانون تشكيل حكومة أغلبية مستقرة بدل الحكومات الائتلافية التوافقية.

فرضية البحث:

ان نوع النظام الانتخابي سواء كان أغلبياً أم نسبياً لا يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي مالم يتوافق مع البيئة الداخلية التي يعمل فيها، أي ملائمته للسياق الاجتماعي (طبيعة الثقافة السياسية) والسياسي والدستوري.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج المؤسسي ليس فقط في اطاره الدستوري والقانوني بل في إطار تفاعل المؤسسات مع البيئة الاجتماعية التي تعمل فيها.

هيكلية البحث:

انتظم البحث الموسوم بـ(أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق– انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢١ انموذجاً) في ثلاث مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة، جاء المبحث الأول تحت عنوان (اختيار النظم الانتخابية)، أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان (الآثار السياسية للنظم الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣)، والمبحث الثالث تم تكريسه لمعرفة نتائج (انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠٢١ واثرها على الاستقرار السياسي).

المبحث الأول

اختيار النظام الانتخابي

ان المهمة الاساسية الثابتة لجميع النظم الانتخابية هي ترجمة أصوات الناخبين إلى عدد المقاعد نيابية، أما المتغير الاساسي فيتمثل بنوع نظام الانتخاب المتبع، والمعادلات الحسابية التي تستخدم لاحتساب الأصوات لتوزيع المقاعد على الفائزين، لاسيما ان اختيار نوع النظام الانتخابي له أثره الواضح على طريقة تحديد الدوائر الانتخابية والجوانب الادارية والفنية الأخرى.

ويعد اختيار نوع النظام الانتخابي من أهم القرارات لأي دولة لما يترتب عليه من تبعات كبيرة على مستقبل الحياة السياسية، لذلك لابد ان ترافق عملية اختيار النظم الانتخابية عملية مدروسة يتم الاتفاق عليها بين جميع الأطراف السياسية، وليس على

اساس ميول أحد الأطراف أو بسبب مجموعة من الظروف غير الاعتيادية كالتأثير الخارجي، مما يترتب عليه نتائج سلبية تؤثر على سير العملية الديمقراطية.

ولمعرفة تفاصيل ما تقدم سيتم تقسيم المبحث على مطلبين، نتناول في المطلب الأول: أنواع النظم الانتخابية، وفي المطلب الثاني: معايير تصميم واسباب تغيير النظم الانتخابية.

المطلب الأول: أنواع النظم الانتخابية

تشترك جميع النظم الانتخابية بوجود عناصر رئيسية وآلية لكل نوع منها، وهي (١-عدد الناخبين ٢-عدد المقاعد ٣-حجم المنطقة ٤-حجم الدائرة ٥-آلية احتساب الأصوات ٦-نوع القائمة)، هذه العناصر لها تأثير كبير على الواقع السياسي، وهناك عدد كبير من النظم الانتخابية يمكن تصنيفها ضمن (١٢) نظاماً، غالبيتها تقع ضمن ثلاث أنواع رئيسية جرت العادة على تصنيفها استناداً إلى كيفية عمل كل منهما على ترجمة الأصوات التي تفوز بها كل فئة مشاركة في الانتخابات إلى مقاعد في الهيئة التشريعية (البرلمان)، لذا سنركز في هذا المطلب على النظم الثلاث الرئيسية في العالم وهي نظم (الأغلبية، التمثيل النسبي، المختلط)، ونبين أثر تلك النظم على الواقع السياسي بشكلٍ عام دون التطرق إلى التقسيمات الفرعية الخاصة بكل نظام لأنها غالباً ما تفرز نتائج متقاربة على المستوى العام.

الفرع الأول: نظام الأغلبية (Majority system):

وهو من أبسط أنواع النظم الانتخابية بموجبه يفوز المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، ولها النظام عدة تفرعات منها أن يكون التصويت فردياً، أو بالقائمة لعدة مرشحين، لكن في الغالب تعتمد الدول دوائر ذات مقعد واحد (الفائز الأول)، إذ يكون المرشح الفائز هو المرشح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات، وليس بالضرورة الحصول على الأغلبية المطلقة، أما حين يطبق في دوائر ذات مقاعد عدة حينها يفوز المرشحون الذين ينالون أكبر عدد من الأصوات بغض النظر عن النسبة الحقيقية للأصوات التي حصلوا عليها، لذا يطلق على هذا النظام أيضاً بنظام الأكثرية [١] .

أما عن أثر هذا النظام في الواقع السياسي، يرى أغلب الباحثين أنه ذات أثر ايجابي لأنه يدفع باتجاه الثنائية الحزبية من خلال أثره على بنية الأحزاب، فالأحزاب الصغيرة ذات الوزن الاجتماعي المحدود لا يمكنها الحصول على تمثيل برلماني يتناسب وقوتها الاجتماعية في هذا النظام، لذا تحاول التحالف مع الاحزاب الكبيرة القريبة من توجهاتها قبل الانتخابات، لاسيما ان مخرجات هذا النظام توفر للناخب الذي يملك وعياً سياسياً ايجابياً الاختيار بين حزبين رئيسيين لأنه يدرك ان احدهما سيفوز بالأغلبية البرلمانية المطلقة، والآخر سيشكل معارضة متماسكة قوية، وهذا سينعكس بدوره على بنية الهيئة التشريعية، وتشكيل حكومات أغلبية تتسم بالاستقرار السياسي [٢]، مع ذلك هناك استثناءات عن القاعدة العامة فهذا النظام طبق في الهند لكن تشكلت حكومات ائتلافية في بعض الفترات من تاريخها.

ورغم النقاط الايجابية التي يتسم بها هذا النظام، هناك عدة عيوب منها هو عدم تحقيق العدالة في التمثيل البرلماني بسبب استبعاد الأحزاب الصغيرة والتي تمثل الأقليات عن المشهد السياسي، كما يؤدي إلى هدر عدد كبير من الأصوات فالفارق الكبير بين نسبة الأصوات التي يحصل عليها الحزب وعدد المقاعد، فقد يحصل أحد الأحزاب على ١٠٪ من الأصوات مقابل عدم حصوله على أي مقعد نيابي، وعلى العكس من ذلك قد يحصل أحد الأحزاب على نفس النسبة من الأصوات لكنه يحصل على ٢٠٪ من مقاعد البرلمان [٣].

الفرع الثاني: نظام التمثيل النسبي (representation system of proportional):

ان الأساس الذي يستند عليه هذا النظام هو الانتخاب بالقائمة، إذ يتم توزيع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية حسب نسبة الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة حزبية، وعن أثر هذا النظام في الواقع السياسي، فأنه يساعد على انتاج التعددية الحزبية، إذ يفسح المجال أمام فوز الأحزاب الصغيرة في البرلمان لأن هذا النظام يقلص التفاوت بين نسبة أصوات الحزب الانتخابية وعدد المقاعد في البرلمان، وهنا تتشتت أصوات الناخبين بين عدد كبير من الأصوات يصعب معه وجود أحزاب كبيرة مما ينتج لنا برلمان غير منسجم ومعارضة برلمانية ضعيفة بسبب كثرة الأحزاب السياسية التي يصعب معها فوز أحدها بالأغلبية البرلمانية المطلقة مما يجعل نوع الحكومات المشكلة حكومات ائتلافية مكونة من عدة أحزاب تتسم غالباً بسمة عدم الاستقرار السياسي [٤].

وقد حاولت بعض الدول التي طبقت هذا النظام التخلص من بعض عيوبه التي تؤدي في اغلب الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي والحكومي من خلال اعتمادها عتبة

انتخابية لا تجيز للأحزاب التي لا تحصل على نسبة ٥٪ من الأصوات التمثيل في البرلمان، كما هو الحال في جمهورية المانيا الاتحادية، هذا الأجراء وان كان يؤخذ عليه حرمان الاقليات إلا إنه يعوض عن ذلك بالاستقرار السياسي، ويمكن بالمقابل للأقليات والأحزاب الصغيرة التحالف مع بعضها [٥].

الفرع الثالث: النظام الانتخابي المختلط (Mixed electoral system)

يجمع هذا النظام بين صور نظام الأغلبية والتمثيل النسبي، فمن حيث الترشيح والاختيار يأخذ بالانتخاب الفردي والقائمة، ومن حيث توزيع المقاعد بنظام الاغلبية والتمثيل النسبي، وقد أفرز هذا النظام نظماً حزبية قريبة من الثنائية، كما هو الحال في المانيا وهنغاريا ومملكة نيوزلندا، إذ ينتج هذا النظام تعددية حزبية معتدلة من خلال تقليص عدد الأحزاب، لكن يبقى أثر الناخب وسلوكه السياسي هو الأهم، إذ يقوم الناخب وفق هذا النظام بالانتخاب مرتين، الأولى يصوت فيها وفق الانتخاب بالأغلبية على مستوى الدوائر الصغيرة، والثانية وفق نظام التمثيل النسبي في دوائر متوسطة أو كبيرة، وعادةً يكون سلوك الناخب في التصويت الثاني ثابت بالنسبة للتصويت الأول [٦].

أما عن أثر هذا النظام في الواقع السياسي، فبالنسبة للأحزاب السياسية يخلق هذا النظام نوع من الاعتدال في السلوك السياسي وقلة عدد الأحزاب مع صعوبة حصول أحدها على الأغلبية البرلمانية المطلقة، مما يدفع الأحزاب القريبة في التوجهات والرؤى السياسية التعاون مع بعضها لتشكيل الحكومة، أما على مستوى البرلمان فيتسم بالانسجام النسبي طالما عدد الأحزاب قليلة تساعد على تكوين اغلبية منسجمة ومعارضة برلمانية منظمة، أما على المستوى الحكومي فغالباً تتسم الحكومات بالاستقرار فعلى الرغم من

السمة الغالبة انها تكون ائتلافية إلا انها تختلف عن الحكومات الائتلافية المشكلة وفق نظام التمثيل النسبي، فغالباً تتشكل من حزبين الأمر الذي يساعد على الاستقرار السياسي والحكومي [٧].

من خلال ما تقدم نستطيع القول بأنه لا يمكن تعميم الفرضيات المتعلقة بأثر نوع النظم الانتخابية على الواقع السياسي لأن هناك استثناءات عن القاعدة، لكن نحن نتحدث عن أهمية نوع النظام الانتخابي واثره العام على الناخب والأحزاب السياسية والبرلمان ومن ثم على نوع الحكومة المشكلة ومديات استقرارها، فالتجارب المعتمدة في الدول تشير إلى أن نوع النظام الانتخابي له أثر كبير على الاستقرار السياسي لأنه يؤثر بشكلٍ مباشر على بنية الأحزاب السياسية التي تؤثر بدورها على نوع الحكومة المشكلة، ومن ثم يبقى الاستقرار السياسي عند تطبيق نظام الأغلبية وعدم الاستقرار الملازم لنظام التمثيل النسبي عامل متغير ونسبي لا يمكن تعميمه بشكل عام في جميع الدول، لأن عامل الثقافة السياسية لدى الناخب هو المقياس الحقيقي للاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: معايير التصميم وأسباب التغيير في النظم الانتخابية

أولاً: معايير التصميم

في النظم الديمقراطية يتم تصميم النظم الانتخابية وفقاً لمواثيق ومعاهدات دولية، إذ لابد من توفر معايير تتفق عليها جميع النظم الانتخابية، لكن بسبب كثرة المعايير التي قد تتداخل مع بعضها البعض وتبدو متناقضة لذا من الممكن تحديد المعايير الأهم لاختيار نظام انتخابي يحقق الأهداف وفق البيئة الموجودة، منها ضمان [٨]:

١- انتخابات حرة نزيهة ودورية تضمن الاقتراع العام السري لجميع البالغين.

٢- التمثيل العادل لجميع المواطنين وضمان حقوق الاقليات.

٣- تقليل الصراع والانقسامات السياسية والاجتماعية.

٤- وجود برلمان منسجم ومعارضة منظمة وفاعلة.

٥- وجود حكومة مستقرة وقادرة على تنفيذ برنامجها الحكومي.

وهذا ما اشار اليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨ والعهد الدولي ١٩٦٦ بشأن الحقوق المدنية والسياسية، ولمنع الانسداد السياسي تحرص القوى السياسية المؤثرة الاهتمام بمعايير مهمة في تصميم النظم الانتخابية، لأن اهمالها قد يؤدي إلى انهيار العملية الديمقراطية، فمثلاً ترغب الدول المنقسمة عرقياً تجنب استبعاد الأقليات العرقية من التمثيل، وذلك من أجل تعزيز شرعية العملية الانتخابية وتجنب تصور ان النظام الانتخابي غير عادل، وقد تكون الديمقراطية الفتية في اماكن اخرى لها أولويات مختلفة ربما لضمان قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات السريعة وسن التشريعات بكفاءة للحفاظ على المصالح العامة للدولة في ظل وجود التهديدات المباشرة التي تؤثر على استمرار وبقاء العملية السياسية [٩].

لكن من المهم ان ندرك ان اي نظام انتخابي معين في دولة ما لن يعمل بالضرورة بنفس الطريقة في بلدان اخرى، فرغم وجود بعض التجارب المشتركة في مناطق مختلفة من العالم إلا ان آثارها مختلفة على كافة المستويات، فآثار النظام الانتخابي تعتمد إلى حدٍ كبير على السياق الاجتماعي والسياسي الذي تطبق فيه، فعلى سبيل المثال هناك اتفاق عام على ان نظام الأغلبية ينتج نظام ثنائية الحزبية، ونظام التمثيل النسبي ينتج تعددية حزبية، ولكن هناك استثناءات كثيرة ولا يمكن التعميم بشكلٍ مطلق، فعواقب ونجاح

اختيار النظام الانتخابي يعتمد على عدة عوامل منها كيفية بناء ونوع المجتمع من حيث الانقسام الأيديولوجي أو الديني والعرقي واللغوي أو الطبقي، وسواء كانت الديمقراطية في الدولة راسخة أو انتقالية، أو ديمقراطية وليدة، وسواء كان هناك نظام حزبي متماسك أو الأحزاب في طور التكوين أو غير متشكلة اساساً، وكذلك عدد الأحزاب وتوزيعها الجغرافي، فالنظم الانتخابية ليست في عزلة عن كل ما تقدم لاسيما انها تعتمد ايضاً وبشكلٍ كبير على الهياكل الأخرى دستورياً وسياسياً، إذ يأتي التصميم الناجح للنظام الانتخابي من النظر في اطار المؤسسات الاجتماعية والسياسية والدستورية، فتغيير جزء واحد غير ملائم لبقية البنى قد يتسبب في ارباك باقي المؤسسات الأخرى [١٠].

لاسيما وان أسهل مؤسسة سياسية يتم التلاعب بها بالسلب او الايجاب هو النظام الانتخابي من خلال تشريعات برلمانية، ومن ثم قد يصمم لصالح جهة معينة تكتسح السلطة، في حين ان العديد من الجوانب السياسية تحدد اطار عملها في الدستور ومن ثم يصعب تعديلها.

وقد تنطبق قاعدة المايكرو ميغا على آلية اختيار النظام الانتخابي، هذه القاعدة التي من خلالها يفضل الكبير الصغير، ويفضل الصغير الكبير، أي بمعنى ان الأحزاب الكبيرة والمهيمنة تفضل الدوائر الصغيرة بعضو واحد لأنها قادرة على استبعاد الآخرين من المنافسة، في المقابل تفضل الأحزاب الصغيرة الدوائر الكبيرة متعددة الأعضاء ذات التمثيل النسبي، لذا هناك أثر واضح للأحزاب السياسية في اختيار نوع النظام الانتخابي الذي يخدم مصالحها، أي قد يكون الاختيار سياسياً أكثر مما هو قانونياً، مع ذلك يبقى حجم القواعد الجماهيرية والمشاركة هو متغير هيكلي مرتبط بشكلٍ ما بعدد سكان البلد ويصعب تغييره لاسيما في البلدان الكبيرة مثل استراليا، وكندا وفرنسا والهند وامريكا، إذ

يمكن ان يكون التجمع للناخبين شاملاً حتى لو تم الانتخاب فردياً وبدوائر صغيرة بسبب التنوع الاقليمي للممثلين، وعلى النقيض من ذلك فأن حجم التجمع السكاني الصغير في البلدان الصغيرة يفضل العديد من الأطراف اعتماد الدوائر الكبيرة متعددة الاعضاء مع قواعد التمثيل النسبي مثلما يحصل في دول صغيرة (بلجيكا–دنمارك–هولندا) لتكوين برلمانات اكثر شمولية، لذا هناك اتجاه عام نحو اعتماد نظام التمثيل النسبي، وفي الوقت الحاضر تعتمد معظم الدول الديمقراطية هذا النظام [١١].

كما لا يمكن اغفال التأثيرات الخارجية على اختيار النظام الانتخابي، فعندما تكون القوى الخارجية مؤثرة في تحديد السياق السياسي الوطني في اختيار المؤسسة الانتخابية، بالإضافة إلى دور المنظمات السياسية والمالية الدولية في تشكيل العملية الانتخابية، إذ يرى المراقبون ان اختيار النظام الانتخابي في ليتوانيا عام ١٩٩٢ تمت صياغته بشكلٍ اساس من قبل المنظمات الدولية وليس من قبل الأحزاب السياسية الداخلية [١٢].

ثانياً: أسباب وعوامل تغيير النظم الانتخابية

ان تغيير النظام الانتخابي لايزال في أكثر الأحيان يتم من خلال القوانين العادية، إذ يمكن أن تتغير من قبل أغلبية بسيطة في البرلمان، وهذه الآلية لها ميزة امكانية جعل النظام أكثر استجابة للتغيير في اتجاهات الرأي العام والاحتياجات السياسية، لكن بالمقابل تحمل معها خطر الاغلبية في البرلمان لإعطائها مزايا سياسية خاصة من عملية التغيير للاستئثار بالسلطة، فليست كل عملية تغيير للنظام الانتخابي ناجحة، بل قد تؤدي إلى الانسداد السياسي في الدولة، لذا لابد في بادئ الأمر أن يكون هناك اتفاق عام على التغيير من قبل جميع الأطراف الفاعلة [١٣].

قد تحتاج النظم الانتخابية إلى ضرورة التغيير لتجاوز التحديات السياسية والديمغرافية، وان يكون الهدف من التغيير هو الصالح العام ومصلحة الدولة، فهندسة أي نظام انتخابي لابد أن يخطط على اساس السيطرة على الصراعات السياسية إلى أقصى حد ممكن، لأن مناقشة عملية تغيير النظم الانتخابية عملية ليست بالسهلة والتغيير غير المدروس له آثاره السياسية طويلة الامد، والتي قد تكون لها آثار سلبية على الناخب والنخبة السياسية [١٤].

وهناك رأي يقول ان القواعد الانتخابية تشكل الانظمة الحزبية، وبحسب هذا الرأي بدأ الاهتمام بعواقب الانظمة الانتخابية على حساب دراسة اصولهم السياسية، على اعتبار ان النظم الحزبية هي نتاج المؤسسات الانتخابية التي تمارس كلاً من (الميكانيكية) و(النفسية) عبر الضغوط على الناخب والأحزاب السياسية، فالتأثير الميكانيكي للانتخاب يتمثل يتقيد القواعد الانتخابية للمقاعد وتوزيع الأصوات، أما التأثير النفسي فيتعلق بتشكيل الحزب واستراتيجيات الناخب استنادا للقيود الميكانيكية [١٥].

وعلى ما يبدو أن أهم أسباب تغيير النظام الانتخابي هو عدم استقرار النظام الحزبي، فمتى ما استقرت الساحة الحزبية فقدوا صانعوا السياسية اهتمامهم بتعديل النظام الانتخابي، وغالباً ما يكون اختيار النظام الانتخابي عملية سياسية في الأساس، وتغيير النظام الانتخابي غالباً يتأثر بحالتين:

الاولى: ان الفاعلين السياسيين يفتقرون إلى المعرفة والمعلومات الاساسية عن النظام الانتخابي وعواقبه المختلفة.

الثانية: ان الفاعلين السياسيين لديهم معرفة كاملة بنوع ونتائج النظام الانتخابي والذي يصب في مصالحهم الحزبية.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن تغيير واختيار نظام انتخابي معين وان كانت عملية التغيير سياسية، لابد ان يعمل على تخفيف التوتر والصراع في المجتمع وبين القوى السياسية، وان يكون عادلاً ويفسح المجال لتمثيل الأقليات، ويسمح للمعارضة الشعور بالفوز في الانتخابات القادمة، وان لا يشعر الخاسرون بانهم مضطرون للعمل خارج النظام باستعمال الأساليب غير الديمقراطية.

المبحث الثاني

الآثار السياسية للنظم الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

ان اعتماد انظمة انتخابية متشابهة في دول عدة يمكن ان تنتج آثار سياسية متباينة، اما عندما يتم اعتماد نوع انتخابي يختلف عن الآخر فهذا يعني ان ينعكس هذا الأثر على بنية المؤسسات الدستورية والتي يحتم علينا هنا دراسة آثارها السياسية بشكلٍ دقيق، إذ يؤثر النظام الانتخابي المتبع في الدولة على تحديد أوزان القوى والأحزاب السياسية المتمثلة بالبرلمان، وعلى طبيعة التحالفات السياسية، أما بالنسبة للنتائج فأنها تعتمد بالدرجة الأساس على البنية الاجتماعية والانقسامات الايديولوجية أو الدينية أو العرقية والمذهبية، وعلى عدد وطبيعة الأحزاب السياسية التي تفرز لنا شكل الحكومة المشكلة، فالعراق بعد عام ٢٠٠٣ اعتمد نوعين من النظم الانتخابية، وهو نظام التمثيل النسبي لأربع دورات انتخابية، ونظام الأغلبية في الدورة الأخيرة عام ٢٠٢١، ولمعرفة الآثار السياسية لهذه النظم سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين: نتناول في المطلب الأول: الأثر السياسي لنظام التمثيل النسبي، وفي المطلب الثاني نتناول الأثر السياسي لنظام الأغلبية.

المطلب الأول: الأثر السياسي لنظام التمثيل النسبي

اعتمد العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ على نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي، وهذا النظام يسمح لكل حزب أو ائتلاف الحصول على عدد من المقاعد وفق نسبة ما حصل عليه من أصوات انتخابية، مما يفسح المجال بتمكن الأحزاب الصغيرة الفوز بالانتخابات، فقد اعتمد هذا النظام طريقة (سانت ليغو المعدل) [*] لتوزيع واحتساب المقاعد النيابية على القوائم المتنافسة في الدائرة الانتخابية.

ومن المعروف ان نظام الانتخاب النسبي يدفع باتجاه التعددية الحزبية، ومن الملاحظ ان المشرع العراقي لم يحدد النسبة القانونية (العتبة الانتخابية) المطلوب ان تحصل عليها القائمة لتستطيع الاستمرار في التنافس ضمن الدائرة الانتخابية، والتي من المفترض في حال عدم حصولها على تلك النسبة تستبعد من المنافسة للحد من التعدد المفرط للأحزاب السياسية، فعدم الأخذ بذلك في العراق ساعد على فوز عدد كبير من الأحزاب الصغيرة، وهذا شجع على انتاج احزاب جديدة تضمن الفوز وفق هذه الصيغة، مما جعل من الصعوبة بمكان فوز حزب أو ائتلاف بأغلبية مقاعد البرلمان لتشكيل الحكومة، بل في بعض الانتخابات لم يحصل أي حزب أو ائتلاف حتى على نصف النصف، وكانت النتائج هو الحكومات المشكلة هي حكومات ائتلافية ليس نتيجة ائتلاف عدة أحزاب في ائتلاف لتشكيل الحكومة، بل نتيجةً لائتلاف عدة ائتلافات مكونة من عدد كبير من الأحزاب، فقد جرت خلال المدة من (٢٠٠٥-٢٠١٨) أربع عمليات انتخابية للسلطة التشريعية الاتحادية، وقد أثبتت هذه الانتخابات التي جرت وفق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي وبغياب العتبة الانتخابية عدم حصول أي حزب أو ائتلاف على الأغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان، وجميع الحكومات كانت ائتلافية.

ففي الانتخابات التشريعية الاولى عام ٢٠٠٥ شارك (١٢) كيان سياسي، وفي انتخابات عام ٢٠١٠ شارك (١٤) كيان سياسي، وفي انتخابات عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ شارك (٣٩) كيان سياسي [١٦]، وهذا يشير إلى تفكك الائتلافات وانقسام الأحزاب في ظل تبني نهج توافقي لتشكيل الحكومات وغياب المعارضة البرلمانية، وكان نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي أحد العوامل المهمة في هذا الانقسام.

فمن خلال نتائج الانتخابات التشريعية من عام (٢٠٠٥-٢٠١٨) وان كان الأخذ بنظام الانتخاب بالتمثيل النسبي اتصف بالإنصاف والعدالة بين نسبة الأصوات وعدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب، لكن في الوقت نفسه أدى الأخذ به إلى تعددية مفرطة كثرت معها الآراء والمشاركة في عملية اتخاذ القرار، كما جعل من الصعوبة وجود أكثرية لتشكيل الحكومة لتعارضها مع بعضها البعض، لذا كانت الحكومات المشكلة هي حكومات ائتلافية، والأسوأ من ذلك انها لم تتشكل على أساس التنافس، بل على أساس التوافق بمسميات عدة، (حكومة الوحدة الوطنية وحكومة الشراكة الوطنية)، هذا النهج جعل جميع الأحزاب مشاركة في الحكومة بسبب غياب ثقافة المعارضة البرلمانية لدى أغلب القوى السياسية، إذ تسعى جميع الأحزاب جاهدةً للمشاركة في الحكومة لا من أجل التسابق في بناء الدولة وتقديم الخدمات للمواطن، بل من أجل الحصول على المكاسب الخاصة بالحزب، مما أدى إلى تشكيل حكومات لا تستطيع تنفيذ برنامجها الحكومي لكثرة الأحزاب المشاركة فيها والمختلفة والمتعارضة في توجهاتها ورؤاها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما عطل عملية اتخاذ القرار، وكانت النتيجة هي عدم الاستقرار السياسي [١٧].

وهنا لابد من الإشارة إلى ان النظام الانتخابي هو ليس عامل مباشر في استقرار أو عدم استقرار نظام الحكم، بقدر ما هو عامل مساعد على تعددية الأحزاب التي تُعد العامل المباشر في هذا الاستقرار، ومن الطبيعي في ظروف بلد مثل العراق يعاني من ضعف ثقافته السياسية مع تنوع تركيبته الاجتماعية ان يكون نظام التمثيل النسبي عامل مساعد في تعدد الأحزاب، لأنه وكما هو معروف يعطي لكل حزب نسبة من المقاعد تساوي نسبة الأصوات التي حصل عليها تقريباً، وبدلاً من توحد الأحزاب في تحالف سياسي ذات رؤية سياسية واحدة تشجع الناخب لتوحيد صوته، نجد ان التحالفات التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ قد انقسمت على نفسها مما أدى إلى تشتيت الناخب بين حزب وآخر، وكانت النتيجة لاسيما في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨ بعدم حصول أي تحالف حتى على نسبة الثلث من مقاعد البرلمان، وهنا يتضح ان النظام الانتخابي كان أحد العوامل المؤثرة في تشظي وتفكك التحالف السياسية وانقسام الناخب العراقي وتعدد الأحزاب والتيارات بشكل فوضوي في ظل الواقع الاجتماعي والسياسي.

ويبدو ان ضعف الوعي الثقافي للمواطن قد عزز هذه التعددية الحزبية المفرطة، إذ تميز السلوك الانتخابي للفرد العراقي بالنزعة الأيديولوجية في موقفه تجاه الأحزاب وهذا ما قاده إلى تأييد الحزب الذي يمثل ثقافته الضيقة، مما أدى إلى انتاج أحزاب متعارضة أضعفت أداء الحكومة، وهنا ينتقد الفرد الحكومة ويطالب بتحسين الأوضاع العامة دون ان يدرك انه يستطيع ان يسهم في تشكيل حكومة قوية بسلوكه السياسي الايجابي، لذا السلوك السلبي للناخب العراقي قد دفع باتجاه خلق أحزاب تعكس طبيعة الثقافات الفرعية لا تمثل جميع ثقافات المجتمع، نظراً لما تتسم به هذه الأحزاب من انغلاق بين مكوناته الثقافية من جهة، ومن جهة أخرى اتسمت العلاقة بين الأحزاب

العراقية بطابع الصراع على السلطة وتحقيق المكاسب الحزبية والشخصية وليس التعاون في تنفيذ البرنامج الحكومي وتحقيق المصلحة العامة، فالملاحظ على الكثير من الأحزاب السياسية في العراق اعتمدت آليات مختلفة للوصول إلى السلطة وضمان بقائها، إذ غالباً ما تلجأ إلى اسلوب إثارة الصراع مع الأحزاب الأخرى التي تمثل الثقافات الأخرى لكسب أصوات الناخبين، لذا بقاء بعض الأحزاب في السلطة هو في قدرتها على خلق الأزمات مع الأحزاب الأخرى، وهذا بحد ذاته يساعد على استمرار الصراع الحزبي وانبثاق حكومات غير مستقرة نتيجة تشتت أصوات الناخبين بين العديد من الأحزاب السياسية [١٨].

من خلال ما تقدم نقول: ان الأثر السياسي لنظام التمثيل النسبي في العراق انعكس سلباً على الاستقرار السياسي، وان كان نوع النظام الانتخابي ليس وحده من يؤثر في الاستقرار السياسي، فمثلاً المسائلة البرلمانية تُعد احد الركائز الأساسية للاستقرار الحكومي والسياسي، إلا ان ذلك يجب ان يقترن بوجود وعي انتخابي قادر على التأثير في شكل الحكومة اما عن طريق تغيير التحالفات الحزبية، أو بأبعاد حزب او تحالف فشل في اداء مهامه، وهنا لنوع النظام الانتخابي دور في تحقيق هذا الهدف، فالبيئة الاجتماعية والسياسية في العراق بوجود نظام التمثيل النسبي لم تشجع الأحزاب السياسية الاهتمام بالقيم السياسية والايديولوجية وببرامج سياسية محددة، بقدر الاهتمام بالأثنية والعرقية والمذهبية التي تزيد من الصراع المجتمعي والذي ينعكس بدوره على الانقسام السياسي.

المطلب الثاني: الأثر السياسي لنظام الأغلبية

بناءً على ما أقره مجلس النواب العراقي بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٤ وبحضور (١٧٧) نائب من أصل (٣٢٩) طبقاً لأحكام البند أولاً من المادة (٦١) والبند ثالثاً من المادة (٧٣) من الدستور، صادق رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٥ على اعتماد قانون انتخابي جديد [١٩] مغاير تماماً للقانون السابق، وهو نظام الانتخاب بالأغلبية بدلاً من قانون التمثيل النسبي، وعلى أساس هذا القانون تم تقسيم دوائر متعددة في المحافظة الواحدة، بحيث يكون الترشيح فردياً ضمن الدائرة الانتخابية وفقاً لعدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم، ويُعد فائزاً من يحصل على أعلى الأصوات على وفق نظام الفائز الأول وهكذا بالنسبة للمرشحين المتبقين [٢٠].

ومن المعلوم ان القانون الانتخابي يؤدي دوراً وعاملاً مؤثراً في مسار العملية السياسية من خلال نتائج الانتخابات، فعدد الأحزاب وحجم التحالفات السياسية تتأثر بنوع النظام الانتخابي، وكذلك التماسك والانضباط الحزبي، كما يمكن أن يؤثر على طريقة حملة الاحزاب الانتخابية، إذ يؤكد الواقع إن نظام الاغلبية يعطي دور للمرشحين ذو الشعبية المحلية أكثر من مرشحي الأحزاب [٢١]، كما ان من سمات هذا النظام هي البساطة وسهولة معرفته وتطبيقه من قبل الناخب والمرشح بسبب صغر مساحة الدائرة الانتخابية، ومن المفترض ان تكون مخرجات هذا النظام تشكل حكومة أغلبية متماسكة مع وجود معارضة فاعلة ومؤثرة كما يحصل في اغلب الدول التي اعتمدت هذا النظام. بينما أهم ما يؤخذ على هذا النظام هو تشتيت أصوات الناخبين، فمن المعايير المستخدمة لتقييم قوانين الانتخابات ومعرفة قدرتها على تمثيل الناخبين في المجالس التشريعية هو نسبة تشتت الأصوات، فكلما ازدادت هذه النسبة يعني أن القانون غير قادر على تمثيل

الناخبين بشكلٍ عادل، ومن ثم سيؤثر ذلك على ثقة الناخب بالعملية الانتخابية، ولعل هذا ما جعل أغلب دول الاتحاد الاوربي تستعمل نظام التمثيل النسبي (*)، ففي الانتخابات التشريعية في العراق لعام ٢٠٢١ كان عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت هو (٢٢,١١٦,٣٦٨)، أما مجموع المصوتين كان (٩,٦٢٩,٦٠١)، بينما عدد الأصوات التي مُثلت هي أقل من نصف المصوتين، أي ان نسبة الأصوات المهدورة بلغت أكثر من ٥٠٪ (٢٢)، وبذلك فأن أكثر من نصف أصوات الناخبين لن تمثل في البرلمان وهذا له تداعياته السلبية على الاستقرار السياسي.

إذ بان الأثر السياسي لهذا النظام بعد اعلان نتائج الانتخابات المبكرة التي جرت بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٠، إذ رفضت العديد من القوى السياسية هذه النتائج بدعوى وجود تلاعب في الاصوات، وقدمت الأدلة على ذلك إلى الجهات المختصة وطالبت بالعد والفرز اليدوي لجميع المحطات الانتخابية، وتم رفع دعوى إلى المحكمة الاتحادية إلا أن الأخيرة ردت الدعوى بعدم كفاية الأدلة على وجود التزوير، لكن مع ذلك أوصت المحكمة الاتحادية مجلس النواب القادم بأجراء تعديل على قانون الانتخابات يعتمد العد والفرز اليدوي حصرياً، وهو قرار ضمني يشير إلى ان آلية العد والفرز الإلكتروني لا يمكن الاطمئنان لمخرجاتها (٢٣).

لذلك تعقد المشهد السياسي بعد الانتخابات بحيث هددت بعض الأطراف السياسية المتمثلة بقوى (الاطار التنسيقي) (*) الذي يضم الأطراف المعترضة على نتائج الانتخابات إلى مقاطعة العملية السياسية، إذ أدى الانقسام السياسي والتوتر بين القوى السياسية لاسيما بين الكتلة الصدرية الفائزة بأكثرية المقاعد وقوى الاطار التنسيقي إلى شبه انسداد سياسي حذرت من المرجعية الدينية في فترات سابقة.

وبعض النظر عن شبهات التلاعب بنتائج الانتخابات التشريعية لا يمكن ان نسبب الأزمة السياسية بعد الانتخابات بشكل مباشر إلى نظام الانتخاب التعددي (الأغلبي) بقدر عدم المعرفة الكافية لعمل هذا النظام وآثاره السياسية الذي كان السبب عن معظم نتائج الانتخابات، فمن المعروف ان مخرجات هذا النظام لا تتساوى فيه عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب مع عدد المقاعد، فقد حصلت الكتلة الصدرية على المركز الأول بـ(٧٣) مقعداً، إلا أنها من حيث الأصوات التي حصلت عليها جاءت في المركز الثاني بـ(٨٨٥٣١٧) صوت بعد المستقلين الذين حصلوا على ما يقارب المليون صوت لكنهم حصلوا على (٣٩) مقعد، من جانب آخر كان ثمن المقعد الواحد لحركة حقوق التي حصلت على مقعد واحد هو (٩٥٠٠٠) صوت، بينما ثمن المقعد الواحد للكتلة الصدرية كان (١٢٠٠٠) صوت، فالخلل هنا هو في كيفية إدارة الموارد الانتخابية. فعدم توزيع المرشحين بشكلٍ متقن من قبل بعض الأطراف المتقاربة في الرؤى والمواقف السياسية على الدوائر الانتخابية قبل الانتخابات أدى إلى تشتت وهدر عدد كبير من الاصوات، فمثلاً في محافظة البصرة الدائرة السادسة (٣) مقاعد، جمع فيها مرشحي (تحالف الفتح وحركة حقوق والعقد الوطني) (١٣٧٢٠) صوت، بينما فاز بالدائرة مرشح (تصميم) بحصوله على (٧٣٢٢) صوت.

إذاً سوء التنظيم وضعف الادارة الانتخابية والتنافس الانقسامي في ظل جهل طبيعة عمل القانون الانتخابي الجديد كان أحد أهم العوامل المباشرة في خسارة بعض الأطراف السياسية أكثر من نصف مقاعدها النيابية عن الدورات السابقة.

على هذا الأساس يمكن القول ان قانون الانتخاب الجديد لم يكن له أثر في حل مشكلة الكتلة الأكبر التي تشكل الحكومة، هذه المشكلة المزمنة التي عقدت المشهد السياسي منذ تشكيل اول حكومة في ظل نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي، بل ما عقد الواقع السياسي هو نسبة المشاركة المتدنية للناخبين وهو ما قد يفقد العملية السياسية شرعيتها الاجتماعية، والسؤال الذي يمكن أن يطرح هنا هو: هل سيساعد نظام الانتخاب بالأغلبية على قيام حكومة أغلبية حقيقية وضمان وجود معارضة برلمانية فاعلة ومؤثرة في تقييم عمل الحكومة ومراقبة تنفيذ برنامجها؟ هذا ما سوف يتم الاجابة عليه في المبحث الثالث.

المبحث الثالث

انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠٢١ وأثرها على الاستقرار السياسي

ان نتائج الانتخابات النيابية ٢٠٢١ ليست نتائج الصناديق بقدر ما هي نتائج السياسات الخاطئة لمعظم القوى السياسية، لاسيما ان هذه الانتخابات المبكرة تختلف عن سابقاتها، فقد اتت نتيجة لمؤثرات داخلية وخارجية، رافقتها تشتت وانقسام الأحزاب السياسية الكبيرة وظهور أحزاب جديدة أثرت في المشهد السياسي، ومن ثم لم تفرز نتائج الانتخابات برلماناً متماسكاً يستطيع أن يفرز حكومة أغلبية، فعدم حصول أحد الأطراف على الأغلبية البرلمانية المطلقة، أو أكثرية معتبرة تعقد عملية تشكيل الحكومة، وإذا ما تشكلت الحكومة ستكون كسابقاتها حكومات ائتلافية توافقية تتسم بعدم الاستقرار السياسي وصعوبة تنفيذ برنامجها الحكومي.

ولمعرفة تفاصيل ما تقدم سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: نتناول في المطلب الأول: أثر نتائج وانعكاسات نظام الاغلبية على تركيبة البرلمان، وفي المطلب الثاني نتناول الأثر السياسي لنظام الأغلبية على نوع الحكومة المشكلة.

المطلب الأول: أثر نتائج وانعكاسات نظام الأغلبية على تركيبة البرلمان

بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٠ اجريت الانتخابات التشريعية المبكرة في دورتها الخامسة، وفي ٢٠٢١/١٢/٢٧ صادقت المحكمة الاتحادية العليا على هذه النتائج بعد رفض الغاء النتائج ورد الدعوى المقدمة من قبل القوى السياسية المعترضة على نتائج الانتخابات، ومن خلال هذه النتائج التي اجريت وفق قانون الانتخاب الجديد (نظام الاغلبية)، لم يتمكن أي حزب او قائمة الفوز بالأغلبية البرلمانية لتكون الاكثر عدداً، فنتائج الانتخابات افرزت أرقاماً جعلت تشكيل حكومة أغلبية أمر غير وارد (انظر الجدول) [٢٤]:

نتائج الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١

ت	أسم الكيان أو الحزب	عدد المقاعد
١	الكتلة الصدرية	٧٣
٢	تقدم	٣٧
٣	ائتلاف دولة القانون	٣٣
٤	الحزب الديمقراطي الكردستاني	٣١
٥	تحالف الفتح	١٧
٦	تحالف كوردستان	١٧
٧	عزم	١٤
٨	حركة امتداد	٩

٩	حراك الجيل الجديد	٩
١٠	اشراقة كانون	٦
١١	تحالف تصميم	٥
١٢	تحالف العقد الوطني	٤
١٣	تحالف قوى الدولة الوطنية	٤
١٤	تحالف جماهيرنا هويتنا	٣
١٥	حركة حسم للإصلاح	٣
١٦	جبهة تركمان العراق الموحد	١
١٧	المشروع الوطني العراقي	١
١٨	حركة حقوق	١
١٩	حركة بلادي الوطنية	١
٢٠	تيار الفراتين	١
٢١	تجمع السند الوطني	١
٢٢	كتلة الوفاء والتغيير	١
٢٣	النهج الوطني	١
٢٤	حركة الجماهير الوطنية	١
٢٥	المنتج الوطني	١
٢٦	جماعة العدل الكردستانية	١
٢٧	التحالف العربي في كركوك	١
٢٨	تحالف الآمال الوطني	١
٢٩	اقتدار وطن	١
٣٠	حزب الوطن	١
٣١	تجمع اهالي واسط المستقل	١
٣٢	مستقلون (أفراد)	٣٩
	المجموع	٣٢٠

ووفق نتائج الانتخابات أعلاه التي اجريت على اساس نظام الانتخاب بالأغلبية سنواجه ذات المشاكل التي شهدناها في نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي والتي كانت سبباً في عدم الاستقرار السياسي، ومن أهم هذه المشاكل هي (الأغلبية البرلمانية، الكتلة النيابية الأكثر عدداً والتحالفات السياسية).

أولاً: الأغلبية البرلمانية:

في جميع الانتخابات التشريعية السابقة لم يستطيع أي حزب أو كتلة فائزة بالانتخابات من تحقيق الأغلبية البرلمانية الـ(٥٠+١)، مما يجعل صعوبة في تشكيل حكومة أغلبية، وفي الانتخابات الأخيرة لعام ٢٠٢١ نجد ان الكتلة الصدرية التي حصلت على أكثر المقاعد (٧٣) تحتاج إلى (٩٢) مقعداً للوصول إلى الأغلبية البرلمانية، وهذا الواقع يجعلها مضطرة للتحالف مع كتل أخرى لغرض الوصول إلى الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة، فاعتماد نظام انتخابي جديد لم يغير من مشكلة مزمنة تتمثل بغياب الأغلبية البرلمانية التي تؤثر بشكلٍ كبير في الاستقرار السياسي.

فنظام الانتخاب الأغلبي مصمم على وفق المقياس التراتبي، الذي يركز على ترتيب الفوز لا على حجم الفوز، فرغم ان الكتلة الصدرية حازت على المركز الأول إلا انها من حيث الأصوات التي حصلت عليها جاءت في المركز الثاني كما اشرنا بعد المستقلين الذين حصلوا على ما يقارب المليونين صوت، وكذلك حصل الديمقراطي الكردستاني على ثالث عدد الأصوات بـ(٧٦٤٤١٦) صوت إلا انه جاء في المركز الرابع من حيث عدد المقاعد بعد الكتلة الصدرية وتقدم ودولة القانون، بمعنى أن مقدار شعبية الحزب وعدد الاصوات التي حصل عليها ليست هي الفيصل في الفوز وانما بكيفية توزيع

الاصوات وتوجيهها، وهذا يؤكد ان نظام الانتخاب بالأغلبية يضمن فوز الحزب الأكثر فاعلية وليس الأكثر شعبية.

فعند قسمة عدد اصوات الحزب او الكتلة على عدد المقاعد التي حصل عليها نجد ان هناك تفاوت كبير في ثمن هذا المقعد عند مقارنته بعدد الأصوات، فحركة حقوق مثلاً احتاجت (٩٥) الف صوت للمقعد، بينما الكتلة الصدرية احتاجت (١٢) الف صوت للمقعد، فهذا الواقع أدى إلى هدر كثير من أصوات الناخبين وتشتيتها مما أثر بشكل واضح على صعوبة تحقيق الأغلبية البرلمانية في ظل الانقسام الحزبي وعدم التنظيم وفق قانون الانتخاب الجديد.

فالأغلبية البرلمانية مرتبطة بشكلٍ وثيق بنتائج الانتخابات، فعندما لم يتمكن أي حزب أو كتلة أو تحالف سياسي من الحصول على الأغلبية البرلمانية المطلقة (٥٠+١) فهذا لا يعني ان الخلل في النظام الانتخابي المعتمد، بل مدى ملائمة النظام الانتخابي للبيئة الاجتماعية التي اعتمد فيها، فمن المعايير المستخدمة لتقييم قوانين الانتخابات ومعرفة قدرتها على تمثيل الناخبين في مجلس النواب هو نسبة تشتت الأصوات، أي ما ضاع من أصوات الناخبين، لاسيما أن أكثر من نصف أصوات الناخبين في عموم العراق لن تمثل في مجلس النواب، فعدد الأصوات الكلية في عموم العراق كانت (٩,٦٢٩,٦٠١)، عدد الأصوات الممثلة في مجلس النواب اي الفائزة هي (٤,٤٣١,٥٦٦)، أما عدد الأصوات غير الممثلة فكانت (٤,٩٨٨,٥٠١)، وهذا يشير إلى ان نسبة تشتت الأصوات بلغت (٥٤,٩٢٪) [٢٥]، ونسب التشتت في الأصوات مختلفة من محافظة إلى اخرى أعلاها في محافظة نينوى وصلت نسبة التشتت إلى (٧٩,١٧٪) وادناها في محافظة أربيل وصلت إلى (٢٢,٧٦٪)، هذه النسب العالية قطعاً ستؤثر على بنية الأحزاب

السياسية تركيبة البرلمان، والأهم من ذلك سوف تؤثر على ثقة الناخب بالعملية الانتخابية، وسينعكس ذلك سلباً على نسبة التصويت في الانتخابات القادمة، وعلى الرغم من ان هذا النظام الانتخابي يؤخذ عليه نسبة في هدر الأصوات، لكن ليس بالنسبة الكبيرة التي ظهرت في الانتخابات الأخيرة في العراق، فكثرة الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وضعف وعي الناخب مع قانون الانتخاب الأكثري أفضت إلى هذه النتائج التي لم يتمكن أحد من خلالها تحقيق الأغلبية البرلمانية، والأخيرة لا تعني بالضرورة (الكتلة النيابية الأكثر عدداً).

ثانياً: الكتلة النيابية الأكثر عدداً والتحالفات السياسية:

في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٢١ كثر الحديث والاجتهاد في تحديد الكتلة النيابية الأكثر عدداً التي يحق لها ترشيح رئيس مجلس الوزراء، وهذا الاجتهاد نابع من فهم خاطئ للمادة (٤٥) من قانون الانتخابات الجديد، فقد نصت هذه المادة على التالي (لا يحق لأي نائب أو حزب أو كتلة مسجلة ضمن قائمة مفتوحة فائزة بالانتخابات الانتقال إلى ائتلاف أو حزب أو كتلة أو قائمة اخرى إلا بعد تشكيل الحكومة بعد الانتخابات مباشرةً، دون ان يخل ذلك بحق القوائم المفتوحة أو المنفردة المسجلة قبل اجراء الانتخابات من الائتلاف مع قوائم اخرى بعد اجراء الانتخابات) [٢٦].

ومختصر ما جاء في هذه المادة هو عدم السماح للنواب أو الكتل داخل القوائم الكبيرة من الانشقاق والالتحاق بقوائم اخرى قبل تشكيل الحكومة، لكن القانون نفسه اعطى الحق لقائمتين أو أكثر تشكيل تحالف جديد بمسمى جديد لتشكيل الكتلة الأكثر عدداً وترشيح مرشحها لرئاسة الوزراء، وعلى سبيل المثال يحق لقائمة دولة القانون تشكيل

تحالف جديد مع قائمة الفتح في الجلسة الأولى للبرلمان لتشكيل الكتلة الأكثر عدداً وتقديم مرشحها لرئاسة الوزراء، وهكذا الحال لبقية القوائم الأخرى، لكن لا يحق لكتلة صادقون الانشقاق من قائمة الفتح والالتحاق بقائمة القانون لتشكيل كتلة أكثر عدداً قبل تشكيل الحكومة، لأنها منضوية ضمن قائمة الفتح وليست مستقلة، وبذلك لا يمكن عد الكتلة الفائزة بالانتخابات بأكثرية المقاعد بأنها الكتلة النيابية الأكثر عدداً التي يحق لها ترشيح رئيس الوزراء، لأنه يحق لقائمتين أو أكثر التحالف لتشكيل تحالف جديد قبل تشكيل الحكومة لتشكيل الكتلة الاكثر عدداً، فالمادة (٤٥) من قانون الانتخابات الجديد لا يتعارض مع الدستور، فالمادة (٧٦) كانت واضحة في قيام رئيس الجمهورية بتكليف مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء [٢٧].

وبسبب عدم الإعلان عن الكتلة الأكثر عدداً ولمعالجة حالة التعقيد في المشهد السياسي افتت المحكمة الاتحادية العليا بأن امكانية تشكيل هذه الكتلة واعلانها يظل مفتوحاً إلى ما بعد انتخاب رئيس الجمهورية، لأجل ان تقدم لها مرشحها لمنصب رئيس مجلس الوزراء لتكليفه [٢٨]، وبذلك يكون أي كلام عن تشكيل الكتلة النيابية الأكثر عدداً ليس له قيمة دستورية إلا بعد انتخاب رئيس الجمهورية، وانتخاب الأخير لا يتحقق مالم يتم ضمان أغلبية ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب الذي هو (٢٢٠) نائب، فقد فشل البرلمان مرتين في تحقيق نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية المقرر انتخابه وفق المدد الدستورية في ٢٠٢٢/١/٢٥، ونحن اليوم في ٢٠٢٢/٧/٧.

فنحن أمام أرقام نتائج انتخابية لم تعد محل اطمئنان للعملية السياسية بسبب تشتت وانقسام جميع الاحزاب السياسية الممثلة لمكونات الشعب العراقي، فالانسداد السياسي تحول إلى جمود دستوري غاية في الخطورة، وهذا الانسداد هو ليس فقط بسبب نتائج

الانتخابات التي افرزها قانون الانتخاب الجديد، بل هناك أسباب بنوية أهم تتعلق بثقافة الناخب العراقي وطبيعة الأحزاب السياسية التي لم تكن لها رؤية واضحة لعمل النظام الانتخابي.

فمن أهم عوامل نجاح نظام الانتخاب الأغلبي هو حجم القاعدة الجماهيرية للأحزاب، وعدد الأحزاب السياسية، وبما ان النظام الحزبي في العراق يتسم بالتعددية المفرطة فقد استطاع (٣١) ما بين حزب وتحالف وتجمع ما عدا المستقلين من الفوز بمقاعد برلمانية، فتوزع المقاعد على هذا العدد الكبير من القوى السياسية جعل تحقيق الأغلبية البرلمانية والكتلة النيابية الأكثر عدداً أمراً صعباً ان لم يكن مستحيلاً، ناهيك عن ان هذا النظام الانتخابي يدفع باتجاه هدر الأصوات، لذا كان من المفترض في ظل هذه التعددية الكبيرة ان تكون هناك تحالفات حزبية على الصعيد الانتخابي، أي تحالفات ما قبل الانتخابات، وعادةً تتم التحالفات بين الأحزاب السياسية المتقاربة في المبادئ والأهداف والمواقف للتعاون مع بعضها أما للفوز في الانتخابات أو لتحمل أعباء الحكم، او لمراقبة ومحاسبة من بيده الحكم من الأحزاب المتحالفة [٢٩].

لكن ما تم ملاحظته في انتخابات عام ٢٠٢١ ان التحالفات السياسية التي حصلت بين التيارات والأحزاب لم تكن تحالفات انتخابية، أي لم تحصل قبل الانتخابات، وانما حصلت ما بعد الانتخابات، وكانت نتيجةً لأزمة وجمود سياسي وخطر مشترك لبعضها دفعتها إلى التحالف، وليس على أساس التقارب في المبادئ والافكار والتوجهات والأهداف، لاسيما ان نظام الانتخاب بالأغلبية يحتم على الأحزاب السياسية في ظل التعددية المفرطة التحالف مع بعضها قبل الانتخابات لتلافي هدر أصواتهم، على العكس من نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي الذي يساعد جميع الأحزاب ان تتمثل في المجالس

النيابية بنسبة قوة كل منها وكقاعدة عامة لا يساعد هذا النظام على قيام التحالفات الحزبية على الصعيد الانتخابي بل على الصعيد الحكومي بقصد تشكيل الحكومات الائتلافية.

لذا نجد ان تركيبة البرلمان بعد انتخابات عام ٢٠٢١ لم تكن مؤهلة لتحقيق استقرار سياسي ينعكس على نوع الحكومة المشكلة، فأغلب الأحزاب السياسية في العراق كانت تجهل آلية عمل نظام الانتخاب بالأغلبية، فلم يستطيع أي حزب أو تحالف بعد الانتخابات من الحصول على الأغلبية البرلمانية المطلقة، وبسبب الجمود السياسي بعد الانتخابات لم تتبين معالم الكتلة النيابية الأكثر عدداً لاسيما بعد قرار المحكمة الاتحادية الذي اجل اعلان هذه الكتلة بعد انتخاب رئيس الجمهورية، وآلية انتخاب الأخير دستورياً كانت أحد الأسباب التي عطلت تشكيل الحكومة، لاسيما ان آلية تشكيل الحكومة في نظام الحكم البرلماني تمر بثلاث مراحل اولها انتخاب رئيس الجمهورية الذي يقوم بدوره بتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً، وهذا ما سوف نتحدث عنه في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني: الأثر السياسي لنظام الانتخاب الأغلبي على تشكيل الحكومة

بدايةً لابد من الاشارة إلى ان اي نظام انتخابي لن يعمل بنفس الطريقة في بلدان مختلفة، فعلى الرغم من وجود توافق عام على ان نظام الانتخاب الأغلبي يدفع باتجاه الثنائية الحزبية في السلطة التشريعية ومن ثم تشكيل حكومة أغلبية على عكس ما يفرزه نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي، إلا ان ذلك ليس القاعدة فقد حدث عكس ذلك في دول عدة ومنها في العراق، ففي انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠٢١ والذي اعتمد فيه

نظام انتخاب الأغلبي لم نرى اسهام هذا النظام في تكتل مجموعات الأحزاب ضمن تحالف كبير أو افراز اغلبية برلمان لحزب معين يستطيع تشكيل حكومة أغلبية، فالنتائج الانتخابية اعتمدت على عوامل عدة منها تركيبة المجتمع الأيديولوجية والدينية والعرقية والقبلية واللغوية، وبذلك نجد ان نتائج أي نوع من النظم الانتخابية سواي كان أغلبي أم نسبي تعتمد إلى حدٍ كبير على السياق الاجتماعي والسياسي والدستوري في الدولة، والذي يحرف مسار وأثر النظام الانتخابي، وهذا الواقع له انعكاسه على تشكيل الحكومة ونوعها واستقرارها، لذا سنبين في هذا المطلب الأثر المتبادل ما بين النظام الانتخابي والسياق الاجتماعي والسياسي والدستوري على تشكيل الحكومة في العراق.

أولاً: السياق الاجتماعي والسياسي

تتأثر الحكومة في نظام الحكم البرلماني بشكلٍ كبير بالعامل الثقافي، وهذا التأثير يأتي من خلال الأحزاب السياسية التي تؤدي دوراً كبيراً في تحديد طبيعة الحكومة، ويبرز أثر العامل الثقافي على الأحزاب السياسية من خلال السلوك الانتخابي للمجتمع الذي يعكس تلك الثقافة في انتاجه تركيبة معينة من الأحزاب التي تؤثر بشكلٍ مباشر على طبيعة ونوع الحكومة، فقد تميز السلوك الانتخابي للفرد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ إلى تأييد الأشخاص في الحزب دون التأثر في المبادئ والبرامج التي يطرحها الحزب، بالإضافة إلى ذلك ونتيجةً لضعف الوعي السياسي الكثير من الناخبين لم يهتموا بالواقع السياسي واستطاعت بعض الأحزاب شراء أصواتهم الانتخابية لأنهم لم يدركوا نتائج صوتهم الانتخابي الذي أدى إلى تعددية حزبية مبعثرة وفي الوقت نفسه اتسمت هذه الأحزاب بالصراع والتعارض فيما بينها بدل المنافسة، وهذا الصراع شمل جميع الأحزاب السياسية

بغض النظر عن انتمائها القومي أو المذهبي او الأيديولوجي، وهذا ما شهدناه من خلافات كبيرة داخل الأحزاب الشيعية والسنية والكردية بعد الانتخابات، فالثقافة السياسية للمجتمع العراقي تركت جملة من الآثار على التركيبة البنيوية للأحزاب السياسية جعلتها تتصف بعدة سمات منها:

١- نشوء تعددية حزبية غير منسجمة بالمبادئ والأهداف تعكس طبيعة الثقافات الفرعية.

٢- عدم قدرة الأحزاب على تمثيل جميع ثقافات المجتمع، بل على العكس هي من تدفع باتجاه تقسيم جمهور الناخبين من أجل كسب أصواتهم بحجة الدفاع عن جمهورهم (٣٠).

٣- صعوبة قيام تحالفات حزبية متفقة على برنامج سياسي موحد بسبب الاختلافات الأيديولوجية مما جعل صعوبة تحقيق الأغلبية البرلمانية التي تؤهلها لتشكيل الحكومة، ومن ثم جميع الحكومات التي تشكلت هي حكومات ائتلافية توافقية تقود إلى عدم الاستقرار السياسي.

وبذلك أصبح التنوع الثقافي والتعددية الاجتماعية في العراق عامل لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وانعكاس آثار هذه التعددية على الواقع السياسي من خلال الأحزاب السياسية التي تمثل هذه التعددية والتنوع الذي فضل الانتماءات الجزئية كالهوية الفرعية على حساب الهوية الجامعة.

وهنا نجد ان المشكلة لا تكمن فقط بنوع النظام الانتخابي المتبع وما يتركه من أثر على سلوك الناخب والأحزاب السياسية والتحالفات الحزبية، بل هناك أثر متبادل كما أشرنا، فالنظام الانتخابي المتبع في الدولة يؤثر على تحديد أوزان القوى السياسية الممثلة

في البرلمان، وعلى طبيعة التحالفات القائمة بينها، أما النتائج فأنها تعتمد بالدرجة الأساس على البنية الاجتماعية والانقسامات الأيديولوجية والدينية والعرقية والمذهبية التي تؤثر على بنية الأحزاب السياسية.

ثانياً: السياق الدستوري

من المعروف ان عملية تشكيل الحكومة من الناحية الدستورية في نظام الحكم البرلماني تمر بثلاث مراحل، الأولى انتخاب رئيس الجمهورية والثانية تكليف الأخير لمرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً لتشكيل الحكومة، والثالثة تقديم الحكومة أمام البرلماني لمنحها الثقة، وعلى الرغم ان الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ لم يشر صراحةً إلى تبني الديمقراطية التوافقية في ادارة الدولة وتشكيل مؤسساتها، إلا ان العديد من مواده قد سهلت العمل وفق نهج التوافق الذي أصبح عرفاً في تشكيل الحكومات دون اعطاء أهمية كبيرة لنتائج الانتخابات ومنطق الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة، الأمر الذي جعل من الائتلاف الحكومي التوافقي يتكون من اطراف سياسية لا يجمعهم سوى تمثيلهم لثقافاتهم الفرعية (ظاهرياً)، (وواقعياً) تحقيق مكاسبهم الحزبية والشخصية الضيقة للحصول على الحصص المخصصة لهم في الحكومة، وهذا ما جعل صعوبة تشكيل حكومة أغلبية مكونة من حزب او ائتلاف عدة أحزاب من جهة، وغياب المعارضة البرلمانية من جهة أخرى.

ومن أهم المواد الدستورية التي حرفت مسار نظام الحكم البرلماني وجعلت عملية تشكيل الحكومة تذهب باتجاه التوافق هي المادة (٧٠) من الدستور والمتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية وهي المرحلة الاولى من تشكيل الحكومة، فقد نصت على ان (ينتخب مجلس النواب من بين المرشحين رئيساً للجمهورية بأغلبية ثلثي عدد أعضائه) [٣١].

وبعد الأشكال حول النصاب المطلوب لانتخاب رئيس الجمهورية افتت المحكمة الاتحادية العليا بقرارها العدد١٦/اتحادية/ في ٢٠٢٢/٢/٣ بشأن تفسير المادة (٧٠) أولاً من الدستور، إذ اشارت وفق تفسيرها ان انتخاب رئيس الجمهورية يحتاج إلى جلسة نصابها (٢٢٠) نائباً حد أدنى، وان انتخابه يحتاج إلى (٢٢٠) نائباً أيضاً، فاذا لم تتمكن الكتل النيابية من جمع ٢٢٠ نائباً لعقد الجلسة وتصويتهم جميعاً للرئيس المرشح فلا يمكن انتخاب الرئيس مطلقاً، وعلى هذا الاساس لا يمكن ايضاً انتخاب رئيس مجلس الوزراء، لأن انتخابه يتم بعد تكليفه من رئيس الجمهورية المنتخب، ومن ثم الحديث عن الكتلة النيابية الأكثر عدداً ورئيس الوزراء سابق لأوانه مالم يتم انتخاب رئيساً للجمهورية لاسيما ان بإمكان (١٠٩) نائب فقط تعطيل جلسة انتخاب رئيس الجمهورية وهذا ما حدث مرتين بعد الانتخابات وفشل فيها التحالف الثلاثي من جمع العدد المطلوب.

هذا الواقع حتماً سيدفع القوى السياسية للتوافق على رئيس مجلس الوزراء، لأن انتخاب الرئيس ونصابه الاستثنائي سابق لاختيار رئيس مجلس الوزراء، فالمادة (٧٠) من الدستور جعلت التوافق بين القوى السياسية أمراً محتوماً وواقعاً، فالثابت انه لا يوجد مكون يشكل على أرض الواقع نسبة ثلثي الشعب العراقي، أو حصل على ثلثي مقاعد البرلمان، كما ان الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠٢١ أثبتت عدم قدرة أي حزب أو ائتلاف ان يحقق الأغلبية البرلمانية (٥٠+١)، وهذا يؤكد لنا عدم قدرة أي حزب او

أي كتلة برلمانية لوحدها حتى لو حققت الـ(٥٠+١) لا تستطيع انتخاب رئيس الجمهورية دون الاستعانة بكتل اخرى للوصول إلى أغلبية الثلثين، لذا تبدأ عملية الاتفاق والمساومات منذ انتخاب رئيس الجمهورية، وبما ان مرشح الكتلة الأكبر في البرلمان يتم تكليفه من رئيس الجمهورية لتشكيل الحكومة، تصبح ايضاً عملية تشكيل الحكومة خارجة عن قدرة الكتل السياسية إلا بعد التوافق على توزيع المكاسب والمناصب السياسية على جميع الأحزاب والكتل السياسية، إذاً تكون النتيجة محسومة حسب الاتفاقات والمفاوضات في تشكيل حكومة ائتلافية تشترك فيها أكثر من كتلة برلمانية وفق نهج التوافق، ومن ثم وبموجب السياق الدستوري نرى بان أثره واضح على آلية تشكيل الحكومة إذا ما قورن بأثر النظام الانتخابي.

من المعروف أيضاً دستورياً في نظام الحكم البرلماني ان يكون هناك توازن بين البرلمان والحكومة ويُعد هذا التوازن ركناً أساسياً من أركان النظام البرلماني، إلا ان الملاحظ في مواد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ قد رجح الكفة لصالح البرلمان على حساب الحكومة مما أخل بمبدأ التوازن من جهة وفرض واقع سياسي يدفع باتجاه تشكيل حكومات تكون ائتلافية توافقية تتسم بعد الاستقرار، فقد أشار الدستور إلى حق البرلمان في سحب الثقة من الحكومة [٣٢]، أما فيما يتعلق بحق الحكومة في حل البرلمان فقد نصت المادة (٦٤) (يُحل مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناءً على طلب من ثلث الأعضاء، أو طلب من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية...) [٣٣]. ويتضح من خلال المواد أعلاه ان حق الحكومة في حل مجلس النواب مقيد في تقديم طلب إلى رئيس الجمهورية بهذا الخصوص، ويقوم الأخير بتقديمه إلى البرلمان الذي يمتلك وحده حق حل نفسه بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، وهذا يعني من الناحية الواقعية

عدم قدرة الحكومة على حل البرلمان، طالما ان قرار الحل يعود بالنهاية إلى البرلمان ذاته، وهذا مستبعد في ظل الامتيازات الكبيرة التي يتمتع بها عضو البرلمان العراقي، ورغم عدم حدوث حالة سحب ثقة للحكومة العراقية، ولا حل للبرلمان ما بعد عام ٢٠٠٣ ماعدا الاتفاق على حل نفسه من اجل الانتخابات البكرة، إلا ان هذا الواقع قد شجع جميع الكتل السياسية في البرلمان ان تطالب بحصص داخل الحكومة، والتلويح بعدم التصويت على منح الثقة في حال لم تلبى مطالبها، لأنها تدرك ان الدستور منح البرلمان صلاحية حل الحكومة وصعوبة قيام الأخيرة بحل البرلمان، وهذا أحد الأسباب التي جذرت لاستمرار قيام حكومات ائتلافية توافقية غير مستقرة.

ومن خلال ما تقدم نرى بانه لا يمكن القول بأن النظام الانتخابي وحده يضمن الاستقرار السياسي والحكومي، نعم هو يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي من عدة أوجه، كأن يكون نظاماً عادلاً، لكن الأثر الأكبر هو للبيئة الاجتماعية والسياسية والدستورية التي يطبق بها النظام الانتخابي، فالنظام الانتخابي يتأثر بشكلٍ كبير بطبيعة الثقافة السياسية ويؤثر فيها من خلال نتائج الانتخابات.

الخاتمة:

لقد تميز النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بسمة عدم الاستقرار السياسي الذي انعكس على جميع المستويات الأخرى، الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، إذ كان أحد أسباب سوء الادارة لمفاصل الدولة المقترن بالفساد الاداري والمالي هو النهج التوافقي في ادارة الدولة، هذا النهج جعل الحكومات المشكلة حكومات ضعيفة غير مستقرة تشترك فيها جميع القوى السياسية دون استثناء، بغياب أحد أهم سمات نجاح نظام الحكم البرلماني إلا وهي المعارضة برلمانية، وقد اعتقدت بعض القوى السياسية ان حل بعض الإشكالات

التي تدفع باتجاه عدم الاستقرار السياسي تكمن في تغيير قانون الانتخابات من نظام التمثيل النسبي الذي من نتائجه تعدد الاحزاب المفرط وانعكاسه على نوع الحكومات المشكلة التي عادةً تكون ضعيفة ولا تستطيع تنفيذ برنامجها الحكومي، لذا تم اقرار قانون جديد للانتخابات عام ٢٠٢٠ وهو نظام الانتخاب بالأغلبية، وهذا النظام بشكلٍ عام يدفع باتجاه الثنائية الحزبية وتشكيل حكومات أغلبية لكن وفق شروط وطبيعة البيئة التي يعمل بها هذا النظام، وهنا كانت أمام العراقيين فرصة كبيرة لتغيير الواقع السياسي وتصحيح مسار العملية السياسية من خلال المشاركة الواسعة في الانتخابات واختيار الأصلح، لكن على العكس من ذلك كانت نسبة المشاركة ضعيفة، بالإضافة إلى ذلك أغلب القوى السياسية لم تكن لديها المعرفة الكافية بعمل ونتائج هذا النظام، فلم تكن هناك تحالفات ما قبل الانتخابات ودخلت معظم الأحزاب بشكلٍ منفرد إلى الانتخابات ناهيك عن كثرة المرشحين المستقلين، وهذا أدى إلى هدر كبير لأصوات الناخبين وانتاج برلمان غير متماسك، فالمشاكل التي كانت تعاني منها العملية السياسية قبل تغيير قانون الانتخابات بقيت نفسها بعد التغيير، كعدم حصول أحد الأحزاب على الأغلبية البرلمانية المطلقة وصعوبة تشكيل الكتلة النيابية الأكثر عدداً، مع عدم تشكيل معارضة برلمانية متماسكة، ومن ثم التأخير في تشكيل الحكومة، فقد مرت أكثر من عشرة أشهر ولم تشكل الحكومة، وهذا الواقع يشير إلى ان نوع النظام الانتخابي هو ليس السبب المباشر بعدم الاستقرار السياسي بل هناك عوامل أخرى أهم من ذلك، وهذه العوامل تتمثل بالسياق الاجتماعي وما يفزه من وعي وثقافة سياسية، والسياق السياسي المتمثل بعدم وجود رؤية وارادة بناء دولة قوية في العراق، والسياق الدستوري بسبب وجود عدد من المواد الدستورية التي تدفع باتجاه نهج التوافقية وتشكيل حكومات ضعيفة غير مستقرة، فما لم يتم معالجة الأسباب

والعوامل الحقيقة التي هي سبب عدم الاستقرار السياسي لا يمكن التعويل على النظام الانتخابي في حل هذه الاشكالات، وهنا نقدم عدة توصيات يمكن ان تعالج حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق:

التوصيات: من اجل تحقيق الاستقرار السياسي في العراق لابد ان تتكامل الحلول الاجتماعية والسياسية والدستورية للوصول إلى الهدف الذي يخدم كل فئات المجتمع:

١- اعادة الثقة بالعملية السياسية من خلال ترسيخ مفاهيم الوحدة الوطنية والاهتمام بالثقافة العامة ووضع خطط تثقيفية لتجاوز ظاهرة العصبية الاجتماعية المخالفة للإسلام والقانون، والاهتمام بوزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي لتأسيس مراكز تفكير ودراسات استراتيجية لتقديم رؤيتها للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من اجل تشخيص المشكلات التي يعاني منها البلد وطرق علاجها.

٢- ضرورة تناسق وتكامل ادوات التنشئة الاجتماعية والسياسية لإيجاد مجتمع واعٍ ومثقف بثقافة ايجابية تنعكس ايجاباً على استقرار الواقع السياسي.

٣- مغادرة نهج التوافق السياسي لتقاسم السلطة، لأن هذا النهج هو السبب الرئيس في تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي، لذا لابد من العمل وفق السياقات المعمول بها في نظام الحكم البرلماني بوجود حكومة ومعارضة برلمانية التي تعد من اهم سمات نجاح هذا النظام.

٤- العمل بقانون الانتخاب الحالي نظام الاغلبية (الفائز الأول) مع بعض التعديلات، كأن يكون تقسيم الدوائر على اساس المحافظة، فمن الممكن ان تكون نتائج هذا

النظام ايجابية شرط المشاركة الشعبية الواسعة من جهة، وتشكيل تحالفات سياسية ما قبل الانتخابات.

٥- وجوب تعديل بعض مواد الدستور لمعالجة الانسداد الدستوري واعادة التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، واهم هذه المواد هي تعديل المادة (٦٤-أولاً) من الدستور بحيث تمنح الصلاحية إلى طلب رئيس مجلس الوزراء وموافقة رئيس الجمهورية على حل البرلمان دون موافقة الاغلبية البرلمانية على ذلك، والمادة الأخرى هي (٧٠-أولاً) الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية والتي تشترط حضور ثلثي اعضاء مجلس النواب، والمفترض تعديل هذه المادة بحصور الاغلبية المطلقة بعد اكمال النصاب، وبذلك نتخلص من معضلة حل البرلمان وانتخاب رئيس الجمهورية التي عانت منها العملية السياسية لاسيما انتخاب رئيس الجمهورية الذي يعتبر المرحلة الاولى لتشكيل الحكومة.

الهوامش:

(*) ان الاستقرار السياسي يشتمل على عدة مؤشرات بتكاملها يتحقق الاستقرار السياسي على المستويات كافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فحصول خلل في أحد هذه المستويات لا يعني عدم الاستقرار السياسي العام، لأن مفهوم الاستقرار السياسي من الجنبة السياسية يعني فاعلية واستقرار الحكومة، ومن الجنبة الاقتصادية يعني قوة الاقتصاد وارتفاع مستوى دخل الفرد والعدالة في توزيع الثروات، ومن المنظور الاجتماعي يعني نجاح ادوات التنمية السياسية الاجتماعية في انتاج ثقافة ايجابية فاعلة.

١. عصام نعمة اسماعيل: النظم الانتخابية (دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي)، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩، ص٣٣٣.

٢. ينظر: ستيفن دي تانسي: علم السياسة (الأسس)، ترجمة: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٨٨. وكذلك ينظر: موريس دوفرجيه: مدخل إلى علم السياسية، ترجمة: جمال الأتاسي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٩،ص١٢٢.

3. Are source guide: elections, electoral systems and party systems, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, sweden,2017,p7.

4. Edited by Nicolò Conti and Francesco Marangoni: The Challenge of Coalition Government The Italian case,London and new york,2015,p23.

٥. باسم علي خريسان: الدول الفيدرالية في العالم– دراسة في النظام السياسي، مطبعة تموز، دمشق، ٢٠١٠، ص٥٨.

٦. ينظر: سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، كلية الحقوق، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٧٠. وكذلك ينظر: عصام نعمة اسماعيل: مصدر سبق ذكره، ص٣٣٥.

٧. مجموعة مؤلفين: النظم الانتخابية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٧٩.

٨. اندرو رينولدز والأخرون: أنواع النظم الانتخابية، ترجمة: كرستنا خوشابا بتو، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، العراق، ٢٠٠٧، ص٣١ ومابعدها.

9. group of researchers: Electoral system Design, the new international IDEA handbook, swedan, 2008, p46.

10. group of researchers: Electoral system Design, op. cit, p7.

11. william A.Darity: Electoral systems, international Encyclopedia of the social, 2nd, 9vols, Detroit, 2008, p6.

12. Kenneth Benoit: Models of electoral system, university of Dublin, Ireland, 2004, p372.

١٣. اندرو رينولدز والأخرون: أنواع النظم الانتخابية، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

١٤. اندرو رينولدز والأخرون: أنواع النظم الانتخابية، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

15. Kenneth Benoit: op, cit, p364.

(*) تعمل هذه العملية الحسابية على قسمة الأصوات الأصوات الصحيحة على الأرقام (١،٣،٥،٧...الخ) حتى الوصول إلى رقم عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، ويرى البعض ان هذه الطريقة تحابي الأحزاب الصغيرة على حساب الأحزاب الكبيرة، لذلك عدلت الطريقة وسميت طريقة سانت ليغو المعدلة لانها رفعت القاسم الأول من (١) إلى (١،٤)، لكن في العراق رفع المشرع القاسم إلى (١،٦) في عام ٢٠١٣، وإلى (١،٧) عام ٢٠١٧، وهو ما يزيد صعوبة حصول الأحزاب الصغيرة على مقاعد نيابية، لان طريقة احتساب الاصوات وفق طريقة سانت ليغو يتم عن طريق توزيع المقاعد على القوائم من خلال احتساب الاصوات الصحيحة لكل قائمة، ومن ثم ترتيب القوائم حسب عدد الاصوات التي حصلت عليها ومن الأعلى إلى الأدنى، ثم تقسيم الاصوات التي حصلت عليها القوائم على الرقم (١،٧) ومن ثم الأرقام الفردية (١،٣،٥...الخ) حتى تحصل على نتائج قسمة تعادل عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية بعد ترتيب هذه النتائج من الأعلى إلى الأسفل. ينظر بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق (قوانين انتخابات مجالس المحافظات). وكذلك ينظر مثال توضيحي للمؤلف عصام نعمة اسماعيل: النظم الانتخابية، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٧.

١٦. بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات: www.ihec-iq.com.

١٧. ينظر: وسام حسين علي: التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٨، ص١٤٠.

١٨. للمزيد ينظر: عبد الحسين شعبان، تضاريس الخريطة السياسية العراقية، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٣٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦

١٩. للمزيد من التفصيل يُنظر إلى: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مصدر سبق ذكره، ص٤٠-٤٢.

٢٠. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠.

٢١. المادة (١٥) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠.

(*) دولة في الاتحاد الاوروبي تستعمل نظام التمثيل النسبي، (٤) دول تستعمل نظام الانتخاب المختلط وهي كل من (المانيا-المجر-ايطاليا-ليتوانيا)، دولتان فقط تعتمد نظام الأغلبية (فرنسا-المملكة المتحدة)، Daniela Pastarmadzhieva: ELECTORAL SYSTEMS AND THE DEVELOPMENT OF THE EU MEMBER STATES, Trakia Journal of Sciences, Vol. 18, Suppl. 1,2020,p486.

٢٢. نسب المفوضية على الرابط :https://ihec.iq

٢٣. قرار المحكمة الاتحادية الصادر يوم ٢٠٢١/١٢/٢٧ بالكتاب المرقم١٧٥/ اتحادية.

(*) هو اطار جمع العديد من القوى السياسية الرافضة لنتائج الانتخابات، من ابرزهم ائتلاف دولة القانون وتحالف الفتح وتحالف قوى الدولة الوطنية وآخرين.

٢٤. الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ارقام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مع عدم احتساب كوتا الاقليات وعددها (٩) مقاعد.

٢٥. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على الرابط:https://ihec.iq

٢٦. المادة (٤٥) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠.

٢٧. المادة (٧٦) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.

٢٨. قرار المحكمة الاتحادية المرقم ٧/اتحادية ٢٠٢٢ في ٢٠٢٢/٢/٣.

٢٩. شمران حمادي: الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، بغداد، مطبعة الإرشاد، ط٢، ١٩٧٥، ص١٨٠.

٣٠. للمزيد ينظر: خميس البدري: الثقافة السياسية والنظام السياسي(نقد للمفهوم الغربي للثقافة السياسية)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٢٨)،٢٠٠٤، ص٨٠.

٣١. المادة (٧٠) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.

٣٢. ينظر: المادة (٦١) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.

٣٣. ينظر: المادة (٦٤) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.

المصادر:

أولاً: الوثائق الدستورية

١- الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.

٢- قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠.

٣- قرار المحكمة الاتحادية الصادر يوم ٢٠٢١/١٢/٢٧ بالكتاب المرقم١٧٥/ اتحادية.

٤- قرار المحكمة الاتحادية المرقم ٧/اتحادية ٢٠٢٢ في ٢٠٢٢/٢/٣

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة

١- اندرو رينولدز والأخرون: أنواع النظم الانتخابية، ترجمة: كرستنا خوشابا بتو، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، العراق، ٢٠٠٧.

٢- باسم علي خريسان: الدول الفيدرالية في العالم- دراسة في النظام السياسي، مطبعة تموز، دمشق، ٢٠١٠.

٣- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية ، مؤسسة العارف للمطبوعات،٢٠٠٧.
٤- ستيفن دي تانسي: علم السياسة (الأسس)، ترجمة: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٨٨. وكذلك ينظر: موريس دوفرجيه: مدخل إلى علم السياسية، ترجمة: جمال الأتاسي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٩.
٥- سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، كلية الحقوق، القاهرة، ٢٠٠٧.
٦- شمران حمادي: الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، بغداد، مطبعة الإرشاد، ط٢، ١٩٧٥
٧- عصام نعمة اسماعيل: النظم الانتخابية (دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي)، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩.
٨- مجموعة مؤلفين: النظم الانتخابية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥.
٩- وسام حسين علي: التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٨.

ثالثاً: المجلات والدوريات

١- خميس البدري: الثقافة السياسية والنظام السياسي(نقد للمفهوم الغربي للثقافة السياسية)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٢٨)،٢٠٠٤.
٢- عبد الحسين شعبان، تضاريس الخريطة السياسية العراقية، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٣٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

رابعاً: الأنترنيت

١- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق (قوانين انتخابات مجالس المحافظات) على الرابط : www.ihec-iq.com

المصادر باللغة الانكليزية :

Firstly – Books

1- elections, electoral systems and party systems, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, sweden,2017.
2- group of researchers: Electoral system Design, the new international IDEA handbook, swedan, 2008.
3- Kenneth Benoit: Models of electoral system, university of Dublin, Ireland, 2004 .
4- Nicolò Conti and Francesco Marangoni: The Challenge of Coalition Government The Italian case,London and new york,2015.
5- william A.Darity: Electoral systems, international Encyclopedia of the social, 2nd, 9vols, Detroit, 2008.

Secondly - Periodicals:

1- Daniela Pastarmadzhieva: ELECTORAL SYSTEMS AND THE DEVELOPMENT OF THE EU MEMBER STATES, Trakia Journal of Sciences, Vol. 18, Suppl. 1,2020.